



منسك النساء
(كيف تحج المرأة؟)

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

التدقيق والمراجعة

سيد المهدي أحمد

الإخراج الفني

حسن عبد القادر العزاني

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

إدارة البحوث

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١ + فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١ +

الإمارات العربية المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبي

www.iacad.gov.ae mail@iacad.gov.ae



منسك النساء

(كيف تحج المرأة؟)

بقلم
الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد
كبير مفتين بالدائرة - مدير إدارة الإفتاء

إدارة البحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..

وبعد: فيسر «دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي - إدارة البحوث» أن تقدم إصدارها هذا في طبعته الثانية بعد نفاذ الطبعة الأولى، «منسك النساء» لجمهور القراء من السادة الباحثين والمثقفين والمتطلعين إلى المعرفة.

وهذه الرسالة تتناول ما يخص المرأة المسلمة وما يجب أن تعرفه عن الركن الخامس من أركان الإسلام، ألا وهو الحج، لتكون على بينة ومعرفة ويقين، وهي تؤدي هذه الشعيرة العظيمة من شعائر الدين، فتقع عبادتها سليمة صحيحة، وفق ما يجب الله تعالى ورسوله ﷺ.

وقد جمع فيها مؤلفها أحكام الحج والعمرة مختصرة من فقه المذاهب الأربعة التي عليها مدار العمل عند جمهور أهل السنة والجماعة.

وهذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدم عظيم الشكر والدعاء لأسرة آل مكتوم حفظها الله تعالى التي تحب العلم وأهله، وتؤازر قضايا الإسلام والعروبة بكل تميز وإقدام، وفي مقدمتها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الذي يشيّد مجتمع المعرفة، ويرعى البحث العلمي، ويشجع أصحابه وطلابه .

راجين من العليّ القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يوفق إلى مزيد من العطاء على درب التميز المنشود.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على النبيّ الأمي الخاتم سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدير إدارة البحوث

الدكتور سيف بن راشد الجابري

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.. فإن فريضة الحج واجبة على من استطاع إليها سبيلاً، في نفسه وماله وظرفه، من المسلمين، رجالاً ونساءً، وذلك لقوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 97].

وكلمة ﴿مَنِ﴾ للعاقل من بني آدم، وهي بدل من لفظ ﴿النَّاسِ﴾ الذي يعمُّ الرجال والنساء بدلالة لفظها، وقد وردت الآية بأسلوب الحصر الذي يستغرق جميع أفراد المحصور على وجه الإلزام، أي إنَّ الله تعالى حقاً لازماً على الناس، والمراد بهم المسلمون، فهو من ذكر العام وإرادة الخاص، وليس كل المسلمين، بل المستطيع منهم، وقد بينت السنة المطهّرة أن هذا الحق هو أحد أركان الإسلام ومبانيه العظام لمن توفر فيه شرطه، وهو الاستطاعة كما أخرج البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى

عنها أنه ﷺ قال: «بُنِيَ الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان».

وحيث إن المرأة كالرجل في الواجبات الشرعية، والمراتب الإيمانية في الدنيا والآخرة، فإنها ملزمة بحج بيت الله الحرام عند استطاعتها بالنفس والمال وأمن الطريق وإمكان السير ووجود وسيلة السير المناسبة إلى مكة إن لم تكن المسافة بينها وبين مكة مسافة قصر، وإلا وجب السعي ولو مشياً على القدم، شأنها في ذلك شأن الرجل غير أن الشارع الكريم أحاطها في تشريعاته بمزيد من العناية والرعاية، وخفف عنها ما لم يخففه على أخيها الرجل، رحمة بها وإكراماً لها، فخصّها بشروط أخرى تخفيفاً عليها.

من شروط الاستطاعة عند المرأة:

ومن ذلك أنه جعل من شروط استطاعتها أن تجد من يخرج معها من زوج أو محرم ليقوم بخدمتها وحمايتها ورعايتها.

والمحرم هو الرجل الذي يحرم عليه نكاحها على التأييد بنسب أو رضاع أو مصاهرة، ويشترط فيه أن يكون كفؤاً للحماية والخدمة، بأن يكون بالغاً عاقلاً قادراً، لا أن يكون مغفلاً أو عاجزاً، فإن كان غير بالغ وهو مميز كفء لما يسند إليه صح أن يكون محرماً عند السادة المالكية.

فإن لم تجد شيئاً من ذلك لم يجب عليها الحج لأن الشارع جعل ذلك من لوازم استطاعتها، بحيث يسقط عنها الحج إذا لم تجده، وهذا ما بينه النبي ﷺ لبعض أصحابه يوم أن قال عليه الصلاة والسلام: « لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا ومعهما ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » فقام رجل فقال: يا رسول الله إن امرأتي خرجت حاجة، وأني اكتتبتُ في غزوة كذا وكذا، فقال عليه الصلاة والسلام: « انطلق فحج مع امرأتك » كما أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

فقد عذره من الجهاد الذي قد يكون فرض عين عليه، ليخرج مع امرأته للحج، لأنها لا تستطيع الحج إلا بذلك،

ولو كانت مستطبعة للحج بدون الزوج أو المحرم لما أجاز له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ترك الجهاد في سبيل الله تعالى وهو من أعظم القُرْبَات، بل قد يكون في بعض صورهِ فرض عين، ليخرج مع امرأته، إذ لا يترك الواجب إلا لأمرٍ أوجب منه.

لكن السادة المالكية والشافعية وسَّعوا مفهوم الرفقة في الفريضة ليشمل النسوة الثقات بل الرجال الصالحين عند السادة المالكية خاصة، وذلك لحصول الاطمئنان بالنسوة الثقات على قيامهن بشؤونهن، ودفع الأذى عنهن، وقطع الأطماع عنهن مع اجتماعهن، نظراً لأن الحج فريضة فيتساهل فيه ما لا يتساهل في غيره.

فإن لم تجد المرأة شيئاً من ذلك فهي معذورة بعذر الله تعالى، فإن الذي أوجب عليها الحج عند الاستطاعة عذرهما عند فقدها.

الحمالات المنظمة تعتبر من الرفقة المأمونة:

والحمالات التي تنظم حجاجها فلا يختلط الرجال بالنساء في السيارات والسكن في مكة المكرمة والمشاعر

المقدسة والمدينة المنورة، تعتبر رفقة مأمونة، فيجوز للمرأة أن تخرج معها في فريضة الحج فقط، على مذهب السادة المالكية والشافعية.

ويتعين على رعاتها تقوى الله تعالى في توفير وتيسير أداء هذه العبادة التي توازي الجهاد في سبيل الله تعالى لاسيما للنساء كما صحت به الأحاديث، على النحو الذي يرضي الله تعالى ورسوله والمؤمنين..

هل الحج على الفور أم على التراخي؟:

فإذا توفرت أسباب الاستطاعة من صحة في الجسد ونفقة طيبة، وأمن في الطريق، ومركب لائق، ووجد الرفيق من زوج، أو محرم، أو الرفقة المأمونة، وبقي من الوقت ما يمكن من الوصول، وجب على المرأة عندئذ الحج على الفور عند الجمهور، لحديث: « من أراد الحج فليتعجل » كما أخرجه أحمد وغيره من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

وعلى التراخي عند السادة الشافعية اعتباراً بحال النبي
ﷺ حيث لم يحج إلا في العام العاشر، مع أن الحج قد فرض
في العام السادس، وهو الذي رجحه ابن عبد البر من حيث
النظر والأثر، وقال إنه قول سحنون، لكن شرط الشافعية
القائلون بأنه على التراخي، أن يأمن سلامة العاقبة، فإن
خشي العَضْبَ بمرض ونحوه تعَجَّلَ، وإلامات عاصياً.

معنى الفور والتراخي:

ومعنى الفور أنه يجب الحج من تلك السنة، فمن تأخر
كان عاصياً، ويجب أن يُحج عنه من ماله كسائر الديون التي
وجبت في ذمته ولو لم يوص عند الجمهور خلافاً للمالك،
وكذا يجب الإحجاج عنه إذا عَضِبَ بعد الاستطاعة،
لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن امرأة من خثعم
قالت لرسول الله ﷺ: إن فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً
لا يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: « نعم، وذلك في
حجة الوداع » كما أخرجه البخاري.

ومعنى التراخي: أنه لا يجب الفور فيه؛ لأن وقته العمر،
لكن إن مات مات عاصياً على المعتمد عند الفقهاء - خلافاً
للأصوليين - من آخر سنيّ الإمكان لتُبين تفریطه، ويجب
الإحجاج عنها أو عنه من تركته وإن لم يوص كما تقدم
لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في المرأة الجهنيّة
التي قال لها النبي ﷺ: «أرأيت إن كان على أمك دين أكنتِ
قاضيته؟ قالت: نعم، قال: اقضوا الله فالله أحق بالوفاء» كما
أخرجه البخاري.

المسارعة بالحج:

والمطلوب من المسلم أن يكون مسارعاً للخيرات ولا
سيما بأداء الواجبات خشية أن يبغته الأجل فيموت مقصراً،
لاسيما المرأة فإن عوارضها كثيرة فقد تمرض أو تحمل أو لا
تجد محرماً، وقديماً قال الإمام علي رضي الله تعالى عنه:

إذا هبّت رياحك فاغتنمها

فإن لكل خافقة سكون

ولا تغفل عن الإحسان فيها

فما تدري السكون متى يكون

وقد جاء في الحديث: «أن من لم يمنعه من الحج حاجة، أو مرض حابس، أو سلطان جائر، فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً» كما أخرجه الدارمي من حديث أبي أمامة رضي الله تعالى عنه.

وجاء عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال «من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] كما أخرجه الترمذي وضعفه.

إلا أن المفسرين حملوا الكفر هنا على كفر الجحود، أو على كفر النعمة، وهي نعمة الاستطاعة التي لم يؤد شكرها، وحملوا هذه الأحاديث على الزجر والتغليظ لمن استطاع فلم يؤد ما أوجب الله تعالى عليه، وهو سبحانه إنما خلقه لعبادته.

إذن الزوج:

ومع وجوب الحج على المرأة بنفسها عند الاستطاعة فإنها إن كانت ذات زوج فإنه لا يجوز لها الخروج وإن وجدت محرماً يخرج معها إلا إذا أذن لها زوجها، لأن حقه عليها واجب على الفور اتفاقاً، بخلاف الحج ففيه الخلاف المتقدم، فإن أذن لها زوجها، لتخرج مع محرماً أو مع النسوة الثقات إن لم يخرج معها بنفسه، جاز لها ذلك، وإلا فإنها معذورة، ولا تحتاج إلى الإلحاح أو خلق مشكلات أسرية من أجل ذلك، فإن الله تعالى قد عذرهما ورخص لها، والله تعالى يجب أن تؤتى رخصه كما يجب أن تؤتى عزائمه، كما ورد في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عند ابن حبان في صحيحه وغيره، فإن خرجت من غير إذنٍ كان له تحليلها، فإن لم يحللها صحَّ حجها ولكنها تكون آثمة بنشوزها، فإن كان الزوج متعتاً بعدم إذنه لها بالخروج مع توفر أسباب الاستطاعة، فإنه يكون آثماً بذلك لصدها عن سبيل الله تعالى، ولذلك أجاز لها السادة الحنابلة الخروج بغير إذنه في هذه الحالة لحديث: « لا طاعة لمخلوق

في معصية الله عز وجل « كما أخرجه أحمد من حديث علي رضي الله تعالى عنه .

والابن مع أبويه كذلك لا يخرج إلا بإذنها إذا كان الحج تطوعاً لاسيما إن كانا كبيرين أو أحدهما، وهما يحتاجان لخدمته ورعايته، فليحج عندهما وفيهما فليجاهد، فإن كان فرضاً جاز له أن يخرج إن أمن عليهما وخشي على نفسه عدم الاستطاعة بعد ذلك، وإلا فله بالقول أنه على التراخي حجة ومستمسك.

نفقة الحج غير واجبة على الزوج والوالد:

ونفقة المرأة في حال حجها غير واجبة على أحد من زوج أو ولد أو والد، لأنها لا تكون مستطبعة إلا إذا ملكت هذه النفقة فاضلة عن دينها الحال أو المؤجل عند السادة الشافعية، وعمن تلزمها نفقته من ولد أو والد، إن كانت هي المنفقة مدة ذهابها وإيابها، ولا يلزم أن تكون هذه النفقة نقوداً متوفرة في يدها، بل المراد ما يصلح أن يكون نفقة من سائر الأموال، فلو كان عندها فاضل سيارة أو عقار أو أسهم أو عروض

تجارة أو ماشية أو نحو ذلك من سائر الأموال والأعيان فإنها تكون مستطبعة قادرة، يجب عليها الحج بذلك لقدرتها على تسهيل هذه الأعيان بيعها، ثم بذلها في تكاليف الحج، فإن لم تملك شيئاً من ذلك لم تكن مستطبعة، فلا يلزمها أن تطلب أحداً من زوج أو ولد أو والد هذه النفقة، لكن إذا بذلها أحد فإن كان ممن لا يَمُنُّ ببذلها كالوالد وولي الأمر، ومثله الزوج إذا كان كريم النفس طيب العشرة، فلها أن تأخذ وتحج سواء كانت حجة الإسلام أم غيرها، غير أنه لا يلزمها شرعاً فلا تُعد مستطبعة بذلك، خشية المن الذي هو ثقل على قلوب الأحرار، والشارع لم يكلف المرء ما لا طاقة له به من حمل المنّة، لأداء أي عبادة حتى الطهارة للصلاة لعظم ثقلها، لئلا تسترقهم منّة الإحسان من أحد غيره سبحانه وتعالى، وقيل يجب القبول في هذه الحالة لعدم المنّة.

حكم الإحجاج عن الغير بغير وصية:

فإن لم يتيسر لها ذلك حتى ماتت لم يجب الإحجاج عنها حيث لم يكن قد وجب عليها الحج، وهو إنما يجب على

المستطيع، لكن إن حج عنها قريب أو بعيد من رجل أو امرأة جاز، وكان له أجر كما ذهب إليه الجمهور خلافاً للمشهور من مذهب مالك، حيث لا يرى الإحجاج عن الغير إلا مع الوصية، نظراً لكون الحج من العبادات التي امتحن بها المكلف، والإنابة عنه لا يتحقق فيها هذا المعنى، بخلاف ما إذا أوصى فإن الحج يكون من كسبه وعمله، بوصيته التي أوصى بها.

غير أن عموم الأدلة تشهد لمذهب الجمهور كقصة الخثعمية التي مرت؛ فقد قالت لرسول الله ﷺ: إن أُمِّي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت فقال لها ﷺ: «أرأيتِ إن كان على أمك دين...؟» فهذا قياس لحق الله تعالى على حق العباد، بجامع المطالبة في كلِّ، والدلالة منه واضحة.

الإنفاق على الزوجة في الحج من العشرة بالمعروف:

وليُعلم الزوج أن من تمام العشرة بالمعروف إذا كان غنياً أن يحج بزوجه ليعينها على الطاعة، وهذا من التعاون على البر والتقوى، وليكسب ودها، ويشكر صنيعها معه من

حسن التبعل له، والخدمة له ولييته وأهله وأولاده، وصبرها على تقصيره معها، وغير ذلك من الخير الكثير الذي يكون من المرأة، وتؤمل منه الوفاء والإحسان، فضلاً عن أنه يكسب مثل أجر حجها، إذ لولا نفقته لما حجت، ومبدأ الشريعة العام أن «الدال على الخير كفاعله» كما جاء في الحديث عنه ﷺ فيما رواه الترمذي وأحمد من حديث بُريدة رضي الله تعالى عنه، وفي حديث آخر «الدال على الخير وفاعله شريكان» وقد جاء عنه ﷺ في شأن إفطار الصائم «فله مثل أجره لا ينقص من أجر الصائم شيء» كما أخرجه ابن خزيمة من حديث سلمان رضي الله تعالى عنه. فلا ينبغي للمسلم أن يفوت هذا الفضل مع أجدر من يستحق الإحسان بعد الوالدين.

المرأة كالرجل في جميع المناسك إلا في مستثنيات تخصها:

فإذا توفر للمرأة أسباب وجوب الحج مما تقدم ذكره فإنها تؤدي مناسك الحج كما يؤديه الرجل على السواء في الأركان والواجبات والسنن والآداب إلا ما استثناها الشارع منه

من لباس الإحرام وسقوط طواف الوداع أثناء حيضتها أو نفاسها، أو عدم الرَّمَل في الطواف، أو العدو في السعي، أو رفع الصوت بالتلبية..

حيث إنها تهل بالإحرام بملابسها العادية بكامل سترتها عدا وجهها وكفيها، فإنها تكشفها إذا لم تحش فتنة، فإن خشيتها جاز لها أن تسدل الجلباب على وجهها حتى إذا أمنت رفعتة، كما كانت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها تفعل ذلك فقد قالت: « كان الرُّكبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ ونحن محرمات، فإذا جاوزوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه » كما أخرجه البيهقي وغيره. وتلبس ما كانت تلبسه حسب عاداتها إلا أنها لا تلبس ثياب الزينة حيث لا يليق ذلك بالنسك، لأن الحاج أشعث أغبر كما يدل له حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند البيهقي أنه ﷺ قال: « إن الله تعالى يباهي بأهل عرفة أهل السماء فيقول لهم: انظروا إلى عبادي جاؤوني شُعثاً غُبراً... » ومن أجل ذلك حرم عليه الدهن والطيب لما

فيهما من الترفُّه الذي يتنافى مع حال الانكسار والخضوع والتذلل لله تعالى.

ثم تهل بالحج من الميقات بأحد الأنساك الثلاثة: الأفراد أو التمتع أو القران.

١ - الأفراد: وهو الإحرام بالحج فقط، وهو أفضل من غيره عند مالك والشافعي رحمهما الله تعالى إن كان سيعتمر بعد الحج؛ لأنه فعل النبي ﷺ وإلا فالتمتع.

٢ - التمتع: وهو الإحرام بالعمرة ثم التحلل منه، ثم الإحرام بالحج يوم التروية من مكة، وهو أفضل عند السادة الحنابلة لأن النبي ﷺ أمر الصحابة به.

٣ - القران: وهو الإحرام بالحج والعمرة معاً فيستمر بالإحرام إلى حين التحلل ويحصل له بذلك ثواب الحج والعمرة معاً، وهو أفضل عند السادة الحنفية.

الحيض والنفاس لا يمنعان الإحرام:

فتحرم المرأة بواحد من هذه الأنساك وإن كانت حائضاً أو نفساء، فإن ذلك لا يمنعها من أداء شيء من النسك إلا

الطواف بالبيت، حيث لا تشترط الطهارة إلا له، كما جرى مثل ذلك لأُم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، فقد دخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي فقال لها: «أنفستِ؟» يعني بذلك الحيضة، فقالت: نعم فقال ﷺ: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي..» كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديثها رضي الله تعالى عنها.

لكن لا ترفع صوتها بالإهلال ولا بالتلبية كما يفعل الرجل، فإن ذلك سنة في حق الرجل، أما المرأة فإنها تسمع نفسها بإهلالها وتليتها كما تفعل مثل ذلك في الصلاة.. فإن وصلت البيت الحرام وهي حائض أو نفساء لم تطف طواف القدوم إن كانت مفردة أو قارئة، ولا طواف العمرة إن كانت متمتعة، بل تجلس في مسكنها فإذا طهرت طافت وتحللت من إحرامها إن كانت متمتعة، ثم تنشئ إحراماً جديداً لحجها يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، هذا إن كان في الوقت سعة لعمل العمرة، وإلا أدخلت الحج عليها فتكون

قارنة، فإن كانت مفردة أو قارنة من البداية استمرت على إحرامها حتى تقف بعرفة يوم التاسع، ثم تفيض من عرفة وتبيت بمزدلفة وترمي جمرة العقبة، وعندئذ تتحلل التحلل الأصغر الذي يحل معه كل شيء من الطيب والدهن وغيرهما من محظورات الإحرام إلا النكاح، فإنه لا يحل حتى تتحلل التحلل الثاني.

وأسباب التحلل ثلاثة، هي: الرمي والحلق والطواف.

ويحصل التحلل الأول بفعل اثنين من ثلاثة، فإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني الذي يعود به المحرم حلالاً كما كان قبل إحرامه، ولا دخل لذبح الهدي في التحلل وإن كان من أفعال يوم العيد - يوم الحج الأكبر - إذ لا يفعله كل حاج، بل من جادت نفسه بالهدي فهو سنة مؤكدة، أو من لزمه الفدي لتمتع أو قران أو لترك واجب أو فعل محظور، وليس كل حاج يستطيع الهدي أو تجود نفسه به، أو يلزمه الفدي فلذلك لم يكن من أسباب التحلل.

أركان الحج:

ولتحرص المسلمة كما يحرص الرجل على أداء أركان الحج سليمة من أي تقصير أو إخلال لئلا ترجع بغير حج. وأركان الحج هي:

١ - الإحرام: والمراد به نية الدخول في النسك لحديث: «إنما الأعمال بالنيات».

٢ - الوقوف بعرفة: لقوله ﷺ: «الحجُّ عرفة» ويدخل بزوال الشمس عند الجمهور، خلافاً لأحمد، فإنه عنده من طلوع الشمس ويستمر إلى صبح اليوم العاشر.

٣ - طواف الإفاضة: لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ويدخل وقته بمنتصف ليلة النحر عند الجمهور، خلافاً لمالك وأبي حنيفة فإنه عندهما لا يصح إلا بعد الفجر.

٤ - السعي بين الصفا والمروة عند الجمهور: لقوله ﷺ: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي» كما أخرجه ابن خزيمة،

وذلك خلافاً للسادة الأحناف فإنه عندهم واجب، ولا يصح إلا بعد الطواف، ويدخل وقتها بمنتصف ليلة العاشر.

٥ - الحلق أو التقصير: على الأصح عند الشافعية لقوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾، وعند غيرهم هو واجب يجبر بدم، لأنه استباحة محظور، وإنما وجب الدم عند تركه على هذا القول لمخالفة هدي رسول الله ﷺ حيث حلق وحلق أصحابه رضي الله تعالى عنهم ودعا للمحلقين ثلاثاً، وللمقصرين واحدة كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما.

ويحصل التقصير عند الشافعية بقص ثلاث شعرات فأكثر. وعند المالكية والحنابلة بالأخذ من جميع جوانب الرأس، وعند الحنفية بتقصير ربع الرأس، والتقصير لازم للنساء دون الحلق فقد نهين عنه، ويجزئها أن تقصر قدر أنملة من جميع رأسها أو ضفائرها، أو من أي جزءٍ من رأسها.

فهذه الأركان لا يتم الحج إلا بأدائها، ولا يفوت شيءٌ منها بذهاب الوقت إلا الوقوف بعرفة، فإنه يفوت بفوات

وقته، وهو يوم التاسع وليلة العاشر، فمن ترك ركناً من هذه الأركان وجب أداؤه مادام حياً حيث لا يفوت وقته ولا يزال الحج ناقصاً حتى يُؤدَّى، وإن كان قد سافر وترك الطواف أو السعي فيجب عليه العود لأدائه، ولا يزال محرماً حتى يؤديهما، لكن السادة المالكية يرون أن تأخير الطواف عن شهر ذي الحجة يوجب دماً، كما أوجبته السادة الأحناف بتأخيره عن أيام النحر.

والسعي مثل الطواف في ذلك عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة حيث يرى أنه من الواجبات التي تجبر بدم، إلا أنه يجوز تقديمه بعد طواف القدوم للمفرد والقارن عند الجميع.

شروط الطواف والسعي:

ويشترط للطواف والسعي أن يكون كل منهما سبعة أشواط، وأن يقطع الطائف والساعي المسافة كلها ماشياً أو راكباً في أشواطه السبعة، بادئاً في طوافه من محاذة الحجر الأسود ومنتهاً عنده، وفي سعيه: بالصفاء، وخاتماً بالمروة. غير

منتكس ولا معترض فيها، ولا قاصد غير العبادة، ولا داخل من فتحتي الحجر؛ لأن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت لا فيه، والحجر من البيت، فمن دخل في فتحتي الحجر كان طائفاً في الكعبة لا بها، ولا في هوائه أو هواء الشاذروان، وهو الجدار الصغير الملتصق بالكعبة ولو بجزء من بدنه كاليد، لأن هواء الشيء له حكم قراره.

ما يفترق فيه السعي عن الطواف:

وفارق الطواف السعي بشرط الطهارة له دون السعي، لعموم قوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦] وطهارة المحل تستلزم طهارة الحال، وهو ما بينه حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام فمن تكلم فلا يتكلم إلا في خير» كما أخرجه الترمذي. والطهارة شرط لصحة الصلاة اتفاقاً، ولأن ذلك هو هدي النبي ﷺ فإنه أمر عائشة رضي الله تعالى عنها أن لا تطوف حتى تغتسل كما

تقدم، وفعل هو ﷺ ذلك كما أخرج البخاري ومسلم، من حديثها رضي الله تعالى عنها فقد قالت: إن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضعاً ثم طاف بالبيت.

إلا أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى أن الطهارة للطواف واجبة وليست شرطاً، فمن طاف عنده طواف الإفاضة محدثاً فعليه شاة، فإن كان جنباً أو كانت المرأة حائضاً فعليها بدنة، وكذا لو طافت أكثر الأشواط على حدث أو جنابة، لأن أكثر الشيء له حكم كله، ويؤمر من طاف للإفاضة بحدث أو جنابة أن يعيد الطواف ما دام بمكة، فإن أعاده فلا شيء عليه، وإن رجع إلى بلده فكذلك عليه أن يعود إن كان طاف جنباً أو حائضاً، فإن لم يعد وبعث بدنة أجزأه لأن البدنة جابرة، ولكن الأفضل العود، وإذا عاد بناء على مذهب أبي حنيفة فليعد بإحرام جديد ويؤدي الطواف خاصة. وعند الشافعية لا يلزمه الإحرام من جديد لأن إحرامه الأول لم يزل عليه.

وأما الحلق أو التقصير فإنه لا يفوت وقتها والمحرم لا يحل من إحرامه حتى يفعل ذلك لقوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ

رُءُوسِكُمْ وَمُقَصَّرِينَ ﴿ [الفتح: ٢٧] ولفعله ﷺ ذلك فقد حلق رأسه للتحلل وقال: « خذوا عني مناسككم » إلا أنه لا يلزم أن يكون في محل معين، بل لو تركته المرأة حتى تعود لسكنها جاز لها ذلك، وإن كان الأفضل قص الشعر في منى للحاج، وفي المروة للعمرة، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى كشف رأسها أو شعرها أمام الرجال الأجانب كما قد يحدث من بعض النساء، ويحصل التحلل بذلك بأي قص لشعر الرأس ولو لم تصحبه نية التحلل، أو كان بالإحراق أو القلع، ولو كان ذلك في بلدها، لأن القصد منه هو إزالة شيء من أعز ما تملكه المرأة وهو شعرها لله تعالى تقرباً إليه، وكذا الرجل يخلق أو يقص شعره لله تعالى.

حكم طواف الإفاضة بغير طهارة:

طواف الإفاضة ركن فلا تنصرف المرأة حتى تؤديه لقوله تعالى: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] وقوله ﷺ لما ذكر له أن صفة حائض: « عقرى حلقى » -

وهو دعاء على عادة العرب من غير إرادة معناه - « أحابستنا هي »؟! فلما قيل له: إنها قد أفاضت. فقال: « فلا إذاً » فقد كان ﷺ يستشعر أنها ستحبسه ومن معه من الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم - وقد كان معه نحو مائة ألف - حتى تطهر، فلو كان في الأمر سعة لأمرها بالانصراف كما أذن لمثلها في ترك طواف الوداع، بل قد كان منهجه ﷺ في الحج غاية التيسير، فما كان يسأل عن شيءٍ قُدِّم ولا أُخِر يوم النحر إلا قال: « افعل ولا حرج » وكما أذن لكعب بن عُجرة رضي الله تعالى عنه لما آذته هوائم رأسه أن يخلق رأسه ويفدي، مع أن ذلك من محظورات الإحرام.

فيتعين على المرأة التي تجشمت المصاعب والمشاق، وبذلت الكثير من المال والجهد أن تحرص على صحة حجها وسلامته من البطلان، فتحتاط لنفسها بتنظيم دورتها، والاستعجال بالطواف بعد دخول وقته، حتى لا ترجع بغير حج، أو تكلف شططاً بالبقاء أو الرجوع ثانية.

أما التعلل بالأقوال الضعيفة في مثل هذا الركن فلا ينبغي للمرأة المسلمة أن تعوّل عليها، لأنه لو سلك الإنسان هذا السبيل فما من مسألة إلا ولها مخرج، وقد قيل:

وليس كل خلاف جاء معتبراً
إلا خلافٌ له حظٌّ من النظر

واجبات الحج:

وكما تحافظ المرأة كالرجل على أداء هذه الأركان التي لا يتم الحج إلا بأدائها، فكذلك يجب عليها أن تحافظ على أداء واجبات الحج، لأنها من المناسك التي فعلها ﷺ وأمر الناس بالقدوة به فيها، فمن لم يؤدها كان مقصراً ويجب عليه بتركها دم يجبر هذا النقص، إلا أن يكون الترك عمداً فإنه لا يجبر إثم الترك، وإنما يسقط الوجوب والمطالبة بالأداء.. وهذه الواجبات هي:

١ - الإحرام من الميقات.. فمن جاوزه متعمداً أثم ويجب عليه العود إن أمكن، فإن لم يمكن كراكب الطائرة، فيجب عليه دم.

٢ - التلبية عند السادة المالكية.. فإن لم يلب ولو مرة واحدة وجب عليه دم بتركه نسكاً وهي عند غيرهم سنة، لا يلزم بتركها شيء.

٣ - طواف القدوم عند السادة المالكية.. للمفرد أو القارن، وهو سنة عند غيرهم.

٤ - المبيت بمزدلفة.. ويحصل بقدر حط الرحل بأي جزء من الليل عند المالكية، ولا يحصل عند الشافعية والحنابلة إلا بعد منتصف الليل ولو مروراً، والنوم ليس شرطاً عند الجميع، لكنه أرفق بالحاج، ليستعين بذلك على أعمال يوم الحج الأكبر، أما السادة الأحناف فالمبيت عندهم سنة، ولكن البقاء في المشعر الحرام بعد طلوع الفجر واجب، وظاهر القرآن الكريم وفعله ﷺ يشهد لذلك، وهذا في حق الرجال القادرين، أما النساء فإن السنة في حقهن أن ينصرفن بعد منتصف الليل، كما فعل النبي ﷺ بأهله، فقد استأذنته السيدة سودة بنت زمعة رضي الله تعالى عنها أن تدفع - أي: تخرج - من مزدلفة قبل حطمة الناس - أي زحمتهم - « فأذن

لها « كما أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، لما في ذلك من الرفق بهن عند الدفع والرمي، حتى يتمكن من الرمي قبل زحمة الناس.

٥ - رمي جمرة العقبة يوم العيد، ويبدأ وقتها بمنتصف الليل.

٦ - رمي الجمار الثلاث، يومي الحادي عشر والثاني عشر للمتعجل، والثالث عشر للمتأخر، ويبدأ وقت الرمي لكل يوم بزوال الشمس، ويستمر أداءً إلى آخر أيام التشريق عند الشافعي، فكل أيام التشريق ولياليها وقت للرمي أداءً، وعند غيرهم يكون قضاء.

أما اليوم الأخير لمن أراد أن ينفر النفر الأول فيجوز له عند أبي حنيفة - خلافاً لصاحبيه - أن يرمي بعد الفجر اعتباراً بيوم النحر، واختار صاحب الظهيرة هذا القول، ونقله عن كثير من المشايخ لمن أراد أن ينفر النفر الأول، أما من أراد أن يتأخر فلا، وهو قول لبعض الشافعية بل زعم الإسنوي أنه مذهب الإمام.

وفي هذا القول فسحة ويسر للناس، لا سيما الضعفة كالنساء والشيوخ والولدان، لما يجري من الرمي بعد الزوال من الحرج على الأمة، حيث يسقط في كل سنة العشرات من الناس تحت أقدام الحجاج بسبب الزحام، وفي هذا من الحرج على الأمة ما لا يقبل مع قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] فيتعين الإفتاء به لتغير الزمان الموجب لتغير الإفتاء في الأمور الاجتهادية التي يكون الخلاف فيها معتبراً، وفيه سعة على الناس، دون المسائل القطعية.

٧ - المبيت بمنى ليالي التشریق الثلاث إن لم يتعجل، أو ليلتين إن تعجل، ما لم يكن معذوراً بمرض، أو تمریض، أو حراسة، قياساً على أصحاب السقاية والرعاة الذين رخص لهم النبي ﷺ المبيت بمكة، بجامع العذر في كل.

٨ - طواف الوداع، عند إرادة مفارقة مكة، لكل من فارقتها سواء كان حاجاً أو معتمراً أو مقيماً، وهو سنة عند مالك، واجب عند الجمهور؛ لحديث ابن عباس رضي الله

عنها، قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت..»
أخرجه البخاري ومسلم.

إلا أنه خفف عن الحائض والنفساء فلهما أن ينصرفا بغير وداع، لإذنه ﷺ لصفية رضي الله تعالى عنها أن تنصرف بغير وداع، لكن يستحب لها أن تقف بباب الحرم في اتجاه الكعبة وتدعو دعاء الوداع (اللهم البيت بيتك، والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك، حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك، وبلغتني بنعمتك حتى أعتنتني على قضاء مناسكك، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا، وإلا فمُنَّ الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري، فهذا أوان انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راغباً عنك ولا عن بيتك، اللهم فاصحبني بالعافية في بدني والعصمة في ديني، وأحسن منقلبي، وارزقني طاعتك ما أبقيتني) كما استحبه الشافعي رحمه الله تعالى فيما رواه البيهقي عنه.

كما أن طواف الوداع يسقط عند السادة الحنابلة والأحناف عند من ينصرف فور طواف الإفاضة لتحقق

كون آخر عهده بالبيت كما قال ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما فيما أخرجه البخاري ومسلم: «أمر الناس أن يكون
آخر عهدهم بالبيت».

٩ - ركعتا الطواف عند السادة الأحناف لظاهر قول الله
تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] ولمواظبة
النبي ﷺ عليهما عند كل طواف وهما ستان عند الجمهور.

وتصح في أي جزء من الحرم إن لم يمكن أن تؤدى خلف
المقام، بل لا يجوز أن تؤدى خلفه عند شدة الزحام كما يجري
من عوام الناس، ولا سيما للنساء فلا يجوز لهن مزاحمة الرجال
على ذلك ولا على تقبيل الحجر الأسود أو الركن اليماني كما
قالت السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها لمولاة لها
زاحمت الرجال على ذلك: لا آجرك الله - ثلاثاً - تدافعين
الرجال؟ ألا كبرت ومررت؟! كما أخرجه البيهقي، فإذا
كان هذا في استلام الحجر الأسود الذي هو سنة، ويشهد لمن
استلمه يوم القيامة كما جاءت به الأحاديث فغيره من باب

أولى، فلا يجوز لهن إذن أن يزاھمن على الصلاة خلف المقام،
حيث إن لهذا المكان بديلاً من سائر المسجد كما قال الناظم:

فركعتا الطواف من وری المقام

فالحجر فالمسجد إن يكن زحام

الجزء المترتب على ترك الواجبات:

فمن ترك شيئاً من هذه الواجبات عمداً أو سهواً أو
فواتاً، وجب عليه دم جبران، فإن لم تستطع المرأة كالرجل
على الهدي صامت ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت إلى
بلدها، فتبدأ الصيام باليوم السادس ويلزم أن تحرم حينئذ،
بحيث تصوم وهي محرمة بالحج كما أمر الله، وإن فاتها أن
تصوم الثلاثة الأيام قبل الحج، جاز لها أن تصومها أيام
التشريق بعد يوم العيد، فقد رخص الشارع في ذلك كما
أخرج البخاري من حديث عائشة وابن عمر رضي الله تعالى
عنهم أنها قالت: « لم يُرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لمن
لم يجد الهدي ». والأفضل أن تصومها إذا رجعت إلى بلدها،

وتفرق بين الثلاثة والسبعة بمسافة السير إلى البلد إن أمكن ذلك وإلا لم يلزم.

ويتحقق فوات هذه الواجبات بفواتها كلية، وفوات البعض كفوات الكل بالنسبة للرمي، إلا أن الدم لا يجب إلا بترك ثلاث حصيات فأكثر، أما الحصاة الواحدة ففيها مد من الطعام، وفي الحصاتين مدان، وفي ترك مبيت ليلة مد، وفي الليلتين مدان إن لم يتعجل فإن تعجل ففي الليلتين دم.

محظورات الإحرام:

وكما يجب على المحرمة - ومثلها المحرم - أن تحرص على أداء الواجبات والأركان، فكذلك يجب عليها أن تحترز من فعل أي محذور من محظورات الإحرام، لأن فعل شيءٍ منها إما أن يفسد الحج كلية كالجماع عمداً قبل التحلل الأول، وإما أن يُذهب بر الحج إن كان غير ذلك.

والإثم منه ما رتب الشارع عليه جزاءً أخروبياً، لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتوبة أو أن يتداركه عفو الله تعالى، ومنه ما رتب عليه جزاءً في الدنيا، وهو الفدي.

خطورة ارتكاب المحظورات على المحرم:

ولعظيم هذه المحظورات حذر القرآن الكريم منها
وفصلها بما لم يحصل مثله في الواجبات، كما هو منهج الشرع
العظيم في الأمور المحرمة، الذي يشير إليه قوله ﷺ: « إذا
أمرتكم بشيءٍ فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيءٍ
فدعوه » كما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه، وذلك لأن المناهي يدل اقترافها على
استخفاف بشأنها، وليس في شيءٍ منها ما في فعله صلاح
للمرء، بخلاف الواجبات فإنها قد تكون شاقة على بعض
النفوس فتحتاج إلى مغالبة للنفس، والمرء ضعيف قد
لا يستطيع الثبات على أدائها.. لذلك حذر الله تعالى المحرم
من المحظورات على وجه التفصيل، فقد قال سبحانه:
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا
فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقال: ﴿ وَأَتِمُّوا
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا
رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن

رَأْسِهِ فَنَدِيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴿ [البقرة: ١٩٦] وقال:

﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحْلُوا شَعْتِ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا

أَهْدَى وَلَا الْقَلْبِدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْنَعُونَ فَضْلًا مِّن

رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴿ [المائدة: ٢] وقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ

مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ

كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكِ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ ﴿

عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿

[المائدة: ٩٥] ثم قال: ﴿ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ، مَتَعَا

لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَأَتَّقُوا اللَّهَ

الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿ [المائدة: ٩٦].

هكذا يفصل الله تعالى المحرمات حتى لا يقع المؤمن فيها لثلا يذهب برُّ حجه، لأن السر في هذه الشعيرة خاصة أن يكون حجه مبروراً ليرجع منه كيوم ولدته أمه كما صح في الحديث عنه ﷺ أنه قال: « من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » كما أخرجه البخاري ومسلم

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيها من حديثه أيضاً أنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

تعريف الحج المبرور:

والحج المبرور هو الذي لم يخالطه إثم من حين الإحرام إلى حين التحلل، واقتراف هذه المحظورات في بساط المواجبة من أعظم الآثام كما يدل لذلك قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظَلَمِ تُذَقُّهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] فترى أن الله تعالى يحاسب على الإرادة في هذه المواطن العظيمة نظراً لشرف المكان، إذ ليس من يعصي الملك في بساط ملكه كمن يعصيه في غيبته، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

لقد أطاعك من يرضيك ظاهره

وقد أجلك من يعصيك مستترا

ولذلك كانت المحافظة على الآداب وأداء النسك على وجهه، من تعظيم الله تعالى، الدال على أن القلب مفعم بالتقوى كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُعْظَمِ شَعْتِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ

تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴿ [الحج: ٣٢] ومفهوم المخالفة من الآية أن
من لم يعظم هذه الشعائر فإن قلبه خالٍ من تقوى الله تعالى
فلذلك هان عليه ارتكاب محظورات الإحرام.

وهذه المحظورات هي:

- ١- الجماع.
- ٢- المباشرة فيما دون الجماع.
- ٣- حلق الرأس.
- ٤- إزالة الشعر من أي موضع من الجسم.
- ٥- قص الظفر.
- ٦- لبس المخيط للرجل أو الخف .
- ٧- تغطية رأس الرجل.
- ٨- ستر وجه المرأة .
- ٩- لبس القفازين للمرأة.
- ١٠- الطيب.
- ١١- الدهن.

١٢- قتل الصيد البري على المحرم خارج الحرم
أو تنفيره.

١٣- قتل صيد الحرم على المحرم وغيره أو تنفيره.

١٤- قطع شجر الحرم.

١٥- عقد النكاح.

وقد جمعها بعضهم بيت واحد - بتداخل المتماثلات -
وهو قوله:

لُبْسٌ وَحَلَقٌ ثُمَّ طَيْبٌ وَالْقُبْلُ

أَوْ مِنْ يَطَأُ أَوْ يَكُ لِلصَّيْدِ قَتْلُ

وفعل كل واحد من هذه الأمور يترتب عليه جزاء
كما يأتي:

جزاء فعل المحظورات:

١- الجماع: إن كان قبل التحلل الأول ولو كان بعد

الوقوف يفسد به الحج عند الجمهور لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾

[البقرة: ١٩٧] والرث: الجماع، ومقدماته، ولقضاء الصحابة

رضي الله تعالى عنهم بذلك، ويتعين عندئذ ثلاثة أمور:

أ- المضي في فاسده، لقوله سبحانه: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٦٩١] والآية عامة لم تفرق بين صحيح الحاج وفاسده.

ب- القضاء فوراً من العام القابل لإجماع السلف على ذلك.

ج- سوق بدنة، لقضاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم به.

وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنه لا يفسد الحج إلا إذا كان الجماع قبل الوقوف، فإن كان بعده فإنه لا يفسد لقوله ﷺ: «الحج عرفة» كما أخرجه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن يعمر وفي حديث آخر: «من وقف بعرفة فقد تم حجه».

أما إذا كان الجماع بعد التحلل الأول فإنه لا يفسد الحج اتفاقاً، ولكن يجب فيه شاة حيث لم يكن قد حلَّ له ذلك،

كما تجب الشاة بتكرار الوطء سواء بعد الفساد أم كان بين التحللين، والناسي كالعامد عند الجمهور خلافاً للشافعية، والزوجة في ذلك كالرجل إن كانت مطاوعة بلا خلاف، فإن كانت مكرهة فحجها صحيح ولا شيء عليها عند السادة الشافعية لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » كما أخرجه ابن حبان والبيهقي

وذهب الجمهور إلى بطلان حجها ولو كانت مكرهة، ولكن تجب الكفارة عنها على الزوج، كما يجب عليه إحجاجها، ويستحب لهما أن يفترقا في القضاء لئلا يتذكرا حالهما فيعودا إلى مثل ما كان قبل.

٢- المباشرة بعد الجماع: فإن كان معها إنزال أفسدت الحج عند مالك رحمه الله تعالى، قياساً على الإنزال في الوطء وقياساً على الصوم حيث يفسد بذلك، ولأنها عبادة يفسدها مجرد الوطء، فالإنزال أولى، وسواء كان الإنزال بملاعبة أو استمناء أو نحو ذلك، والمرأة في ذلك كالرجل.

وقال الجمهور: لا تفسده إذ لا يصح قياس المباشرة على الوطاء حيث يجب الحد بالوطء دونها، ولكن تجب فيه شاة كاللبس والحلق لأنه نوع من الترفه.

٣- حلق شعر الرأس أو سائر الجسد ونحوه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ - أَي فحلق - ففِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] فأباح ذلك بعد التحلل فدل على منعه قبله، فإن فعله كان عليه الجزاء المبيّن بالآية السابقة، ولقوله ﷺ لكعب بن عُجرة: «صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة أو أنسك بما تيسر» كما أخرجه البخاري ومسلم.

وتكمل الفدية بحلق ثلاث شعرات فأكثر عند الجمهور لأنه حد الكثرة، وفيما دون ذلك الطعام (أي: الإطعام) ففي الشعرة مد، وفي الشعرتان مدان، وقال أبو حنيفة: لا تجب إلا بربع الرأس أو حلق العضو كاملاً.

٤- ومثل حلق الشعر قصر الأظافر فإنها بمعنى الشعر بجامع أن في إزالة كل ترفهاً ينافي كون الحاج أشعث أغبر، ولا تكمل الفدية إلا في ثلاثة أظافر فأكثر، وما دون ذلك فيه صدقة كالشعر، وعند أبي حنيفة لا تجب إلا في خمس أصابع فأكثر، وما دون ذلك فيه صدقة.

٥- لبس المخيط للرجل أو ستر رأسه لئنه ﷺ عنه كما أخرج البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه ﷺ سئل عما يلبس المحرم؟ فقال: «لا يلبس القميص ولا العمام ولا سراويلات، ولا البرانس - وهي التي تكون على الرأس - ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين..» والنهي يفيد التحريم فيترتب على فعله عمداً فدية من صيام أو صدقة أو نسك، كالحلق لأنه بمعناه في الترفه، فإن كان بغير عمد كالناسي والنائم والجاهل فلا شيء فيه لرفع القلم عن هؤلاء؛ لما روى أحمد وأبو داود من حديث عائشة رضي الله

تعالى عنها أنه ﷺ قال: « رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر ».

وهذا في حق الرجل، أما المرأة فإنها تلبس ماتشاء من لباس عاداتها إلا أنها لا تغطي وجهها، ولا تلبس القفازين إلا في حالة الضرورة، لأن إحرامها في وجهها وكفيها، كما دل عليه حديث عائشة السابق، وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه ﷺ قال: « لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين » كما أخرجه البخاري، وفي رواية: « لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين ».

٦- الطيب ومثله دهن شعر الرأس أو الجسد لتهيئه ﷺ
عن ذلك كما في حديث ابن عمر السابق ففيه: « ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران أو الورد » - والورد نوع من الشجر يتخذ منه الصبغ الكركم - وليس في هذا حصر لهما، بل هما مثلان لما كان يتطيب به، فيشمل كل طيب أو دهن يمس الجسد أو يقصد بالشم كالعود والند

والمصطكي ونحوها لما في ذلك من الترفه المنافي لكون الحاج أشعث أغبر.

ويدخل في هذا أنواع المنظفات ذوات الروائح الطيبة، فتحرم على المحرم رجلاً كان أو امرأة، فمن فعل ذلك عامداً فعليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك، لما فيه من معنى الترفه والتزين كالحلق، إلا أن يكون الطيب مستهلكاً في الطعام الذي طبخته النار كالشاي والأرز اللذين قد يكون فيهما شيء من ذلك، فإنه عند مالك لا بأس به، لأنه بالطبخ قد خرج عن أن يكون طيباً، وكذا الدهن إذا كان علاجاً، حيث لم يقصد به الدهن، وتجب الفدية بما يسمى طيباً عرفاً عند الجمهور، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تجب الفدية إلا إذا طيب عضو كاملاً، فإن طيب أقل من عضو ففيه صدقة، نصف صاع من بر.

٧- قتل الصيد في الحرم عامة، وفي غيره للمحرم خاصة، أما الحرم فلأن صيده آمن بأمان الله تعالى كما قال تعالى: ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [التين: ٣] وقال سبحانه:

﴿ أَوْلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾
 [القصص: ٥٧] وكما قال ﷺ: « إن هذا البلد حرمة الله يوم خلق
 السماوات والأرض فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه
 لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو
 حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكة، ولا ينفر
 صيده، ولا يلتقط لقطته، إلا من عرفها.. » كما أخرجه مسلم
 من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

وأما صيد غير الحرم للمحرم فلأنه بإحرامه قد أمن منه
 كل شيء، فإذا انتهك حرمة الإحرام وجب عليه الجزاء الذي
 بينه الله تعالى بقوله: ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا
 عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٥].

جزاء قتل الصيد:

وقد حددت السنة جزاء أنواع من الصيد كان موجوداً
 سابقاً، أما اليوم فلم يعد يوجد من صيد الحرم غير الحمام
 والعصافير والجراد، كما لا يكاد يوجد في طريق المحرم شيء

من صيد البر؛ لأن الطرق اليوم غيرها في الماضي، فلا يكاد يوجد فيها شيء من الصيد حتى في الصحارى.

والواجب في الحمام شاة، وفي العصفور ما يحكم به عدلان، وفي الجراد مد طعام إن لم يعم المطاف، وإلا فلا. لأن المشقة تجلب التيسير، وسواء كان قتل الصيد عمداً أم بغيره، لكونه من المتلفات التي يجب فيها الجزاء والفدية مطلقاً لكونها من باب خطاب الوضع بالقتل بالسبب، وهذا الجزاء إنما هو فدية على انتهاك حرمة الإحرام أو الحرم، أما إثم ذلك فكبير لا يكفره إلا التوبة النصوح كما يدل لذلك الترهيب الشديد من التعدي على ما حرمه الله من الصيد، فقد قال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ - أي بقيمة الهدى - ﴿أَوْ عَدْلٌ ذَلِكِ صِيَامًا﴾ - أي بعدد أمداد الطعام - ثم قال سبحانه: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿ [المائدة: ٩٥].

وإنما كان هذا الجزاء شديداً لأنه يؤذن بأن منتهكه مستهتر بحرمات الله تعالى، فناسب أن يزجر بمثل هذا الزجر البليغ الشديد ليرتدع عن الوقوع في مثله، حتى لا يجيق به غضب الله ونقمته.

ومن جزاء الله تعالى له أن حرّم عليه هذا الصيد الذي صاده لنفسه أو صاده حلال له بقصده، فإن كان قد صاده المحرم فإنه يعتبر ميتة لا يحل له ولا لغيره، لأنه ليس أهلاً للتذكية في هذا الظرف، فما يصيده يكون ميتة كما لو مات حتف أنفه، أو صاده غير حلال الذبح.

وإن كان قد صاده الحلال في غير الحرم للمحرم قصداً، فإنه يحرم على المحرم ولا يحرم على غيره، لقصة الصَّعب بن جثامة رضي الله عنه الذي أهدى للنبي ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء أو بودّان، فرده ﷺ عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حُرّم» كما في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

فلذلك كله يتعين على المحرم أن يجتنب الصيد إن وجده، أو صيد له إن حدث، وأمامه صيد البحر أو بهيمة الأنعام أو الطيور الأنيسة فكل ذلك حلال له كما قال الله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

٨- عقد النكاح، فيحرم مباشرته من المحرم سواء كان زوجاً أو زوجة أو ولياً أو شاهداً أو وكيلاً، لمنافاة ذلك لمعنى النسك، فكما يحرم على المحرم النكاح بالمباشرة فكذلك ما يؤدي إليه من عقد بالأصالة أو النيابة، لحديث عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه عند مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَنْكحُ المحرم ولا يُنكح ولا يَنْخُبُ»

هذا ما ذهب إليه الجمهور خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي لم يربعقد النكاح للمحرم بأساً لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ «نكح ميمونة وهو محرم» كما أخرجه البخاري ومسلم، وهو محمول عند الجمهور على

أنه وقع في هذه الرواية اضطراب، حيث رويت أنه تزوجها وهو حلال.

ويترتب على رأي الجمهور أنه إذا وقع عقد النكاح وأحد من الزوجين أو الولي أو الشهود كان محرماً فإن النكاح يكون باطلاً لا ينعقد، لأن النهي يقتضي الفساد، فيجب تجديد النكاح بشروطه.

غير أنه لا يترتب عليه جزاء، وكفى بإبطال النكاح جزاء.

حكم قطع شجر الحرم:

وكما حرم صيد الحرم فكذلك يحرم قطع شجره الذي لا يحتاج إليه لنفسه أو لدابته، ولا هو مؤذ بشوكه مما يكون في الحرم خاصة، أما ما كان خارج الحرم كعرفة وغيرها فليس فيه شيء، إلا أن يكون مملوكاً فيضمنه لصاحبه، ثم إن كان الشجر مما ينبت بنفسه فحرام قطعه اتفاقاً، وإن كان مما استنبتته الآدميون فكذلك عند الشافعية على المعتمد، إلا

ما يكون لمالكه مما يستنبت للثمر أو الحب كالنخل والعنب والحب والفواكه، فيجوز ذلك لمالكه اتفاقاً.

وإنما قالوا بذلك لعموم حديث ابن عباس السابق: « ولا يعضد شوكة ولا يختلى خلاه » أي لا يُقطع حشيشه الرطب، وفي حديث آخر عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه ﷺ قال: « ولا يخبط شوكتها ولا يعضد شجرها ».

وذهب الجمهور إلى التفصيل بين ما ينبت بنفسه فيحرم قطعه، وما أنبته الآدميون فيجوز قطعه للحاجة وغيرها.

ولا يترتب على قطع الشجر جزاء عند السادة المالكية والحنابلة حيث لم يرد الجزاء إلا في الصيد خاصة، وأوجبها السادة الأحناف والشافعية، أما الشافعية فبالهدي، وأما الأحناف فبالقيمة بحسب التقويم لما ورد من الآثار في ذلك عن ابن الزبير وعطاء، وقياساً على الصيد.

حكم قطع شجر المدينة:

وحرَم المدينة كحرم مكة في تحريم قتل صيده و قطع شجره لحديث زيد بن عاصم أن النبي ﷺ قال: « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها، وإني حرّمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة، وإني دعوت في صاعها ومدّها بمثل مادعا إبراهيم لأهل مكة » كما أخرجه البخاري ومسلم.

إلا أنه لا جزاء فيه اتفاقاً لأنه ليس محلاً للنسك، ولأنه لم يثبت ذلك عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، إلا ما ذهب إليه الشافعي في القديم من سلب ثياب المسيء فيه لحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه عند مسلم في قصة سلب ثياب العبد الذي وجده يقطع شجراً أو يخبطه.

حكم إخراج تراب الحرم وحجره:

وكما يحرم قطع شجر الحرم أو صيده، فكذلك يحرم أخذ أحجار الحرم أو ترابه وإخراجه إلى الحل أو بلد الحاج، فإن ذلك لا يجوز، بل تجب إعادته إلى الحرم؛ لأن الله تعالى جعل

الحرم كله آمناً، بشراً وشجراً وحجراً وصيداً، لما جاء عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كانا يكرهان أن يخرج من تراب الحرم أو يدخل من تراب الحل إلى الحرم، بل قد ورد أن إخراج الحجر أو التراب من الحرم يكون سبباً لوباء أهل البيت كما في المجموع للإمام النووي ٧ / ٤٥٤ في قصة ذكرها.

وإنما جاز إخراج ماء زمزم لآثار فيه، ولأنه يستخلف بخلاف التراب والأشجار والأحجار، ولا يترتب على إخراج الأحجار والتراب جزاء اتفاقاً.

فهذه محظورات الإحرام التي ينبغي اجتنابها من حين الإحرام إلى حين التحلل لما في اجتنابها من مراقبة الله تعالى الذي كان الإحرام له سبحانه، وليربى المسلم بمراقبة الله تعالى في هذه الأمور التي هي في متناول يده، على مراقبته في أداء فرائضه، واجتناب نواهيه مما يقدر أو لا يقدر عليه.

وهي محصورة بالعد لورود النص فيها، ولا يتعدى الحظر إلى غيرها.

الدماء الواجبة في الحج:

إلا أن الدم قد يجب لأمر أخرى غير المحظورات وذلك في الأمور التالية:

١- ترك الواجبات التي مر ذكرها، ليجبر خللها.

٢- التمتع - وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعِمْرِقِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

ولو جوب دم التمتع أربعة شروط:

١- أن يعتمر ويحج من عامه.

٢- أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام، وحاضرو المسجد الحرام هم أهل مكة، ومن كان منها دون مسافة

القصر، وعند السادة الأحناف من كان من دون المواقيت،
فهؤلاء وإن اعتمروا في أشهر الحج لا يكونون متمتعين.

٣- أن لا يرجع إلى أحد المواقيت، وعند السادة المالكية
إلى ميقات بلده.

٤- أن تكون العمرة في أشهر الحج.

٣- القرآن، والقارن هو الذي جمع في نسكه بين
الحج والعمرة؛ لأنه في معنى المتمتع بترفه بنسكين في
عمل واحد.

٤- الإحصار، والمحصر هو الذي منع من الوصول إلى
مكة بعدواً، أو مرض، وذلك لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا
أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] فيذبحه حيث أحصر كما
فعل النبي ﷺ يوم الحديبية.

وذهب السادة المالكية إلى عدم وجوب الدم عليه إذا
كان بعدوا لعدم تفريطه، بخلاف ما إذا كان بمرض فيجب
عليه هدي يبعثه لمكة.

الحصر النظامي كالحصر بالعدو:

ومثل هذا النوع من الحصر، الحصر النظامي لفقد المرء جواز سفره أو عدم الإذن له بالدخول، أو ترحيله بعد وصوله لدخوله بغير إذن أو غير ذلك من الأمور القانونية النظامية. كما يدخل في مسماه منع الزوجة إذا خرجت بغير إذن الزوج لا سيما في حج التطوع كما تقدم، أو الابن إذا خرج بغير إذن أبيه أو أمه في حج التطوع، حيث يجوز لكل من الزوج أو الأب أن يأمرهما بالتحلل، فيلزم ذلك في التطوع اتفاقاً، وفي الفريضة على خلاف.

الحصر بالمرض:

أما حصر المرض فإن كان قد شرط التحلل عند الإحرام كأن قال: (وَمَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي) كما أمر النبي ﷺ بِصُبَاعَةِ بنت الزبير رضي الله تعالى عنها لما كانت شاكية، فقال لها ﷺ: «حجِّي واشترطي أن محلي حيث حبستني» كما أخرجه مسلم، فمع هذا الشرط لا يلزم الدم اتفاقاً، فإن لم يشرط صبر حتى يبرأ، وهذا ما ذهب إليه السادة الشافعية والحنابلة،

خلافاً للسادة المالكية، حيث لم يروا المرض عذراً، بل رأوا أنه لا يجلب إلا في البيت، ولم يروا الشرط نافعاً.

وأما السادة الأحناف فرأوا أن المرض كالعدو يبيح التحلل ولو لم يشرطه الحاج، وأنه لا يحصل التحلل إلا بالذبح.

ويجب على المحصر القضاء عند السادة الحنفية سواء كان الحج تطوعاً أو فرضاً، وعند الشافعية في الفرض خاصة، أما المالكية فلا يرون وجوب القضاء على المحصر سواء كان فرضاً أو نفلاً، إلا أنهم يوجبون التحلل بعمل عمرة.

٥- الفوات.. وهو فوات الحج بسبب تأخره أو إضاعة الطريق، أو منعه من قبل النظام أو الزحام، بحيث لم يدرك عرفة في نهار أو ليل.

والواجب في ذلك ثلاثة أمور:

الأول: التحلل بعمل عمرة.

الثاني: ذبح الهدي كالمتمتع عند الجمهور خلافًا للأحناف.

الثالث: القضاء من القابل.

٦- عدم الإفاضة من عرفات مع الإمام بأن أفاض قبل ذلك، فيجب فيه الدم عند السادة الأحناف، وعند السادة الشافعية الواجب الجمع بين الليل والنهار بعرفة، فمن أفاض قبل الغروب وجب عليه دم على المعتمد لمخالفته هدي النبي ﷺ حيث لم يفرض إلا بعد غروب الشمس وقد قال ﷺ: « خذوا عني مناسككم ».

أما السادة المالكية فإنهم يرون أن ركن الوقوف هو الليل والنهار تبع، فمن أفاض قبل الغروب لم يدرك الحج فيجب عليه العود وإلا فقد فاته الحج.

سنن الحج وآدابه:

وكما كان للحج أركان وواجبات لا يتم الحج إلا بها، فكَذلك له سنن وآداب ينبغي أن يحافظ عليها ليكون الحج على وجه الكمال، وذلك أقرب ما يكون إلى البر والقبول.

أما سننه فمنها:

١- التحلل من أصحاب الحقوق واسترضاءهم.

٢- تحري النفقة الطيبة التي لا شبهة فيها، فضلاً عن أن تكون محرمة، فإنها إن كانت محرمة لا يكاد يرفع له ذكر ولا دعاء إلا حار عليه، حيث يقال له: لا لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند الطبراني بإسناد ضعيف.

ولذلك ذهب الإمام أحمد إلى عدم صحة حج من هذا حاله. ولذلك يقول بعضهم:

إِذَا حَجَّجْتَ بِهَالٍ أَصْلَهُ سُحَّتْ

فَمَا حَجَّجْتَ وَلَكِنْ حَجَّتِ الْعَيْرُ

لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا كَلَّ صَالِحَةً

مَا كُلُّ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ مَبْرُورٌ

٣- الاستخارة في شأن الرفقة ووقت السفر.

٤- اختيار الرفقة الصالحة التي تعين على البر والتقوى.

٥- الاغتسال للإحرام ولدخول مكة وللوقوف بعرفة.

٦- التطيب له قبل الإهلال به كما فعل النبي ﷺ فيما

أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها،

خلافاً للسادة المالكية حيث لم يروا الطيب للمحرم؛ لأن

الحاج أشعث أغبر كما تقدم.

٧- كون الإزار والرداء أبيضين للرجل، والأسود

للمرأة.

٨- صلاة ركعتين سنة الإحرام، يُقرأ في الأولى

(الكافرون) بعد الفاتحة، والثانية (الإخلاص) بعدها.

٩- الإهلال بالإحرام عقب ركوبه سيارته بعد الصلاة،

أو في طيارته بعدها ويصليها ولو كان على كرسي سيارته

أو طيارته، إذا لم يتمكن من الاتجاه للقبلة ومن الركوع

والسجود، لأنها نافلة وتصح على الدابة كسائر النوافل.

١٠- الإكثار من التلبية ورفع الصوت بها من غير مبالغة للرجال دون النساء لحديث «أفضل الحج العج والثج» كما أخرجه الترمذي من حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه، والعج هو رفع الصوت بالتلبية، والثج إراقة دماء الهدي والأضاحي.

١١- الصلاة على النبي ﷺ عقب التلبية لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] أي فلا أذكر إلا ذكرت معي.

١٢- قول: اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة عند رؤية ما يعجب.

١٣- التكبير عند كل صعود واعتلاء، والتسييح عند الهبوط كما هو هدي النبي ﷺ، كما جاء في حديث البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما.

١٤- الإكثار من ذكر الله تعالى في الطواف والسعي وفي عرفة والمزدلفة ومنى وفي سائر الأحوال، فإنما جعل الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة

ذكر الله تعالى كما جاء في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
عند ابن خزيمة وغيره.

١٥- الحرص على ختم ختمة من القرآن الكريم
في مكة.

١٦- الإكثار من الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ
في المدينة.

١٧- الإكثار من الصدقة وسائر وجوه القرب لا سيما
بمكة حيث تكون الحسنه فيها بمائة ألف، أو المدينة التي
تكون الحسنه فيها بألف.

١٨- الإكثار من التهليل والتكبير عند الإفاضة من
عرفات والمزدلفة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ
عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾
[البقرة: ١٩٨].

وفي أيام التشريق لقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ
مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والإكثار من التلبية في العشر من

ذِي الْحِجَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَكِّرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامِ
مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨].

١٩- الرَّمَلُ فِي الطَّوَافِ لِلرَّجُلِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَشْيُ بِتَسَارِعِ
الْخَطَى مِنْ غَيْرِ إِسْرَاعٍ.

٢٠- الْعَدْوُ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ فِي السَّعْيِ
لِلرَّجُلِ فَقَطْ.

٢١- تَقْيِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِنْ أَمَكْنَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ
وَفِي أَثْنَائِهِ، وَعِنْدَ الذَّهَابِ إِلَى السَّعْيِ لِلرَّجَالِ إِنْ تَيْسَّرَ مِنْ غَيْرِ
مَزَاحِمَةٍ وَلَا إِيْذَاءٍ، وَإِلَّا فَتَحْرَمُ أَذِيَةٌ أَحَدٌ مِنْ أَجْلِهِ.

٢٢- الشَّرْبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمِ بَنِيَّةٍ صَالِحَةٍ، فَهُوَ لِمَا شَرِبَ
لَهُ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْحَاكِمِ وَابْنِ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَالْتَضَلُّعُ مِنْهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ، كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ.

٢٣- الدُّعَاءُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ وَعِنْدَ الطَّوَافِ وَفِي السَّعْيِ
بِمَا يَجِبُ الْمَرْءَ، وَالْمَأْثُورُ أَفْضَلُ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ
مُسْتَجَابٌ.

آداب الحج:

- ١- اللطف في التعامل مع الناس، وعدم رفع الصوت في أي معاملة.
- ٢- المسامحة لمن أساء لا سيما مع الرفقة وعند التعامل.
- ٣- الإيثار بأطياب حظوظ الدنيا في المطعم والمشرب والسكن للإخوة والرفقة.
- ٤- المشاورة الدائمة مع الرفقة، وعدم الافتيات عليهم في شيء ذي بال.
- ٥- عدم الجدال أو المراء لصريح نهي الله تعالى عن ذلك حيث قال: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].
- ٦- غُضُّ البصر عن المحارم والعورات.
- ٧- عدم التوسع في أطياب الطعام والراحة.
- ٨- عدم الإكثار من الكلام في غير ذكر الله تعالى.
- ٩- معاونة المحتاج لعونه بنفسه وماله وقوله.

زيارة قبر النبي ﷺ:

من أكد السنن وأنجح المساعي لمن وصل إلى تلك
الديار المقدسة أن يتوجه بعد أداء نسكه إن لم يتوجه قبل
ذلك لزيارة رسول الله ﷺ الذي أخرجنا الله تعالى به من
الظلمات إلى النور، وهدانا الله تعالى به بعد الضلال، وألّفنا
به بعد الشتات، وأعزنا به بعد الذلة، وأغنانا به بعد القلّة،
ﷺ وبارك عليه وعلى آله وصحبه، ليسلم عليه ﷺ بكمال
الأدب وعظيم التوقير والإعزاز والتعزير كما يجب ﷺ وكما
ندب الله تعالى في صدر سورة الحجرات لأنه ﷺ حي في
قبره كما أخبر عن نفسه ويسمع سلام من يسلم عليه ويرد
عليه، وينبغي أن يقرأ عند الزيارة وفي مقام المواجهة وبعد
السلام عليه قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ
جَاءُواكَ فَاسْتَعَفَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا
اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء ٦٤] كما كان يقرؤها السلف، فإن
الآية عامة لم يخصصها شيء، لكون إذ الظرفية تأتي للمستقبل

كما تأتي للماضي، وقد استعملها القرآن الكريم في المستقبل كثيراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١] كما بين ذلك علماء اللغة. وينشد ما أنشده الأعرابي:

ياخير من دُفنت بالقاع أعظمه

فطاب من طيهن القاع والأكم

نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه

فيه العفاف وفيه الجود والكرم

كما يسلم على صاحبيه ووزيريه أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق رضي الله تعالى عنهما.

ويسن أن لا يرفع صوته، وأن لا يدنو من الجدار بل يستشعر وقوفه بين يديه، ويستشعر عظيم منزلته عند الله تعالى، وكيف أن الله تعالى أدب قوماً، وأثنى على قوم، وذم قوماً آخرين في خمس آيات من سورة الحجرات، وفي كثير من

الآيات، كما قررها الإمام مالك رحمه الله تعالى وهو يخاطب خليفة المسلمين أبا جعفر المنصور رحمه الله تعالى.

وينبغي أن يكثر من الصلاة والسلام عليه في ذلك الموقف ما لم يزاحم الناس، وأن يصلي في الروضة المشرفة، التي هي روضة من رياض الجنة، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وفي مسجده المبارك، فإن الصلاة فيه بألف صلاة، كما في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وأن يحسن إلى جيرانه وزواره وخدامه.

كما يستحب أن يزور البقيع، وشهداء أحد، ومسجد قباء، كما كان يفعل النبي ﷺ وأن يحرص على الصلاة في مسجده ﷺ مدة مقامه مع كمال الأدب، واستشعار تنزل جبريل على تلك العرصات ومشي رسول الله ﷺ في تلك البقاع النيرات..

وليحذر من أذية أحد أو رفع الصوت في المواجهة الشريفة فقد آذن الله تعالى من يرفع صوته بحبوط عمله كما

قال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ
الْتَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ
أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢].

فإذا أراد السفر يستحب أن يأتي زائراً، فيسلم على
رسول الله ﷺ وصاحبيه، مودعاً له سائلاً الله تعالى أن يتقبل
زيارته هذه، وأن لا يجرمه من زيارته مرة أخرى.

والله تعالى أعلم، وعلمه أتم وأكرم وصلى الله وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من تحريره في الثامن والعشرين

من شهر شوال ١٤٢٤ هـ

الموافق للثلاثين من نوفمبر عام ٢٠٠٥ م

فهرس الموضوعات

٥	افتتاحية
٧	المقدمة
٨	من شروط الاستطاعة عند المرأة
١٠	الحملات المنظمة تعتبر من الرفقة المأمونة
١١	هل الحج على الفور أم على التراخي
١٢	معنى الفور والتراخي
١٣	المسارعة بالحج
١٥	إذن الزوج
١٦	نفقة الحج غير واجبة على الزوج والوالد
١٧	حكم الإحجاج عن الغير بغير وصية
١٨	الإنفاق على الزوجة في الحج من العشرة بالمعروف
١٩	المرأة كالرجل في جميع المناسك إلا في مستثنيات
٢١	الأنساك الثلاثة
٢١	الحيض والنفاس لا يمنعان الإحرام
٢٣	أسباب التحلل
٢٤	أركان الحج
٢٦	شروط الطواف والسعي
٢٧	ما يفترق فيه السعي عن الطواف
٢٩	حكم طواف الإفاضة بغير طهارة

٣١	واجبات الحج
٣٧	الجزاء المترتب على ترك الواجبات
٣٨	محظورات الإحرام
٣٩	خطورة ارتكاب المحظورات
٤١	تعريف الحج المبرور
٤٣	جزاء فعل المحظورات
٥٠	جزاء قتل الصيد
٥٤	حكم قطع شجر الحرم
٥٦	حكم إخراج تراب الحرم
٥٨	الدماء الواجبة في الحج
٦٠	الحصر النظامي كالحصر بالعدو
٦٠	الحصر بالمرض
٦٢	سنن الحج وآدابه
٦٨	آداب الحج
٦٩	زيارة قبر النبي ﷺ
٧٣	الفهرس
